



يوم : 2025/01/13

## الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس قانون الأعمال

العلامة	السؤال الأول
4	1 تفسّر عبارة ما لم يقض القانون بخلاف ذلك المذكورة ضمن نصّ المادة الأولى من القانون التجاري تفسيرين: - هناك بعض الأشخاص وعلى الرغم من توفر شروط اكتساب فيهم إلا أنهم ممنوعون بموجب نصوص خاصة من اكتساب هذه الصّفة سواء بصفة دائمة كالموظف العمومي أو بصفة مؤقتة كالأشخاص المحكوم عليهم بالمنع من ممارسة التجارة لمدة أقصاها 5 سنوات. - هناك بعض الأشخاص الذين استوجب المشرع الجزائري بشأنهم لاكتساب صفة التاجر وجود شروط إضافية زيادة عن تلك المذكورة في المادة الأولى من القانون التجاري، على غرار القيد في السجل التجاري بالنسبة للشركات التجارية، والالتزيم والاعتماد بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.
4	المجموع

النقاط	السؤال الثاني
1.5	1- تستمر شركة المساهمة لأن المشرع الجزائري اعتبر من خلال نصّ المادة 733 من القانون التجاري قد اعتبر أنه بالنسبة لشركة المساهمة يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا.
1.5	2- تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة انقضاء قانونيا لارتفاع عدد الشركاء فيها عن الحد الأقصى وهو 50 شريك لمدة تجاوزت سنة مع عدم تحويلها إلى شركة مساهمة أو تصحيح هذا الخلل.
1.5	3- تنقضي شركة التضامن انقضاء قانونيا لعدم سماح قانونها الأساسي باستمرارها في حالة منع أحد الشركاء من ممارسة التجارة، ومنعه إياها من التحوّل إلى أي شكل آخر من أشكال الشركات.
1.5	4- يكون مصير شركة التوصية البسيطة إما استمرارها باتفاق الشركاء مع تعويض الشريك المتضامن المتوفي بشريك متضامن جديد وتحوّل وريث الشرك المتضامن المتوقّي إلى شريك موص طيلة فترة قصوره، أو اتفاق الشركاء إلى تحويلها إلى شكل آخر خلال مدة سنة، أو انقضاؤها انقضاء قانونيا.
6	المجموع

النقاط	السؤال الثالث
--------	---------------

2	<p>1 - التّصَرّف بين خالد وبنك التّئمِيّة:</p> <p>بالنسبة لخالد: عمل تجاريّ بحسب الموضوع قرض بحريّ بالمغامرة لاقتران تسديده بوصول البضاعة والسّفينة على نحو سليمة إلى الوجهة المطلوبة.</p> <p>بالنسبة لبنك التّئمِيّة: عمل تجاريّ بحسب الموضوع من العمليّات المصرفيّة لأنّ تقديم البنك للقروض من العمليّات المصرفيّة.</p> <p>- التّصَرّف بين خالد وعبد الرّحمان:</p> <p>بالنسبة لكليهما هو عمل مدنيّ، لأنّ موضوعه غير تجاري ولم يتّخذ أيّ من الأشكال المنصوص عليها في المادّة 3 من القانون التجاريّ، كما لم يقم به تاجر وتعلّق بشؤون تجارته.</p> <p>- التّصَرّف بين خالد وشركة السّعادة:</p> <p>بالنسبة لكليهما هو عمل تجاريّ بحسب الشّكل عقد من العقود المتعلّقة بالتّجارة البحريّة لأنّه اتّخذ شكل العقد وتعلّق بالتّجارة البحريّة.</p>	1
2	<p>2 نعم، يجوز لخالد استعمال دفاتره في نزاعه مع بنك التّئمِيّة وذلك لتوفّر الشّروط التّاليّة:</p> <p>- كلى الطّرفين يحمل صفة التّاجر.</p> <p>- موضوع النزاع هو عمل تجاريّ بالنسبة لطرفيّ النزاع.</p> <p>- أن تكون دفاتر خالد منتظمة.</p>	2
2	<p>3 نعم، يجوز للقاضي شهر إفلاس خالد لتوفّر الشّروط القانونيّة لذلك وهي:</p> <p>- اكتساب خالد لصفة التّاجر.</p> <p>- أن الدّين محلّ النزاع دين تجاريّ ناتج عن عمل تجاريّ.</p> <p>- أن الدّين خال من النزاع.</p>	3
2	<p>4 أقصى تاريخ يمكن للقاضي الرّجوع إليه عند تحديده لتاريخ التّوقّف عن الدّفع هو 2019/08/14، أي الرّجوع بمدّة أقصاها 18 شهرا من تاريخ صدور حكم شهر الإفلاس.</p>	4
2	<p>5 - نعم يجوز لعبد الرّحمان أن يطالب بقيمة دينه رغم عدم حلول أجل سداده، لأنّه من آثار حكم شهر الإفلاس سقوط أجل الدّيون.</p> <p>- لا تدخل السيّارة ضمن أموال التّفلسة لأنها مرهونة لعبد الرّحمان وتحت حيّازته.</p> <p>- لا يدخل عبد الرّحمان مع جماعة الدّائنين إلّا على سبيل المراجعة فقط، لأنّه دائن صاحب امتياز خاصّ.</p> <p>- نعم، يتغيّر الأمر لو أنّ قيمة السيّارة عند بيعها هو 8 ملايين د ج فيدخل عبد الرّحمان مع جماعة الدّائنين كدائن عادي بقيمة 2 مليون المتبقّيّة من دينه.</p>	5
10	المجموع	